القول النجيح في حديث صلاة التسبيح

محمد بن عبد الرحمن العمير
قسم الدراسات الإسلامية -كلية التربية - جامعة الملك فيصل
الأحساء – المملكة العربية السعودية

الملخص :

وردت صلاة التسبيح من طرق كثيرة، ولم تتفق أقوال العلماء في الحكم عليها قبولا أو ردا، ورغبة في الوصول إلى حكم معضد بالدليل فقد درس في هذا البحث دراسة حديثية الروايات التي ساقها الإمام أبو داود في سننه، إذ هي من أقوى الروايات، وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية :

أن صلاة التسبيح وردت في حديث ابن عباس يرفعه بسند فيه ضعف منجبر.

و وردت في حديث ابن عمرو موقوفا – له حكم الرفع، لأنها عبادة لا مجال للرأي فيها – بسند حسن.
ووردت في حديث الأنصاري يرفعه بسند حسن.

هذه الطرق الثلاثة، الأول منها يرتفع إلى الحسن بشاهديه، وبضم بعضها إلى بعض تتقوى، فيرتفع الحديث إلى الصحيح لغيره بمجموع طرقه.

وجهت للحديث طعون في سنده، ومتنه، وفي صحة العمل به، كلها متعقب.

وبناء على هذه النتائج فالراجح استحباب صلاة التسبيح عملا بالحديث، ورجاء نيل ما ورد في فضلها من مغفرة الذنب، أوله وآخره، قديمه وحديثه، خطئه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد :

فإن الإنسان خطّاء بطبعه لا ينفك عن مقارفة محظور، أو تقصير في واجب، لذا فهو شديد الحاجة إلى ما يمحو به ذنوبه، ويكفر خطاياه، وقد فتح الباري سبحانه الباب مشرعا للتوبة و الإنابة إليه، فقال سبحانه ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم. و أنيبوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون. واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم من قبل أن يأتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون﴾ (١) فأخبر سبحانه أنه يغفر الذنوب، و أشار إلى طرقي الإنابة، واتباع ما أنزل منه، و قد بلغ من لطفه سبحانه أن جعل أجر العمل في بعض الأوقات مضاعفا كما في ليلة القدر ﴿ليلة القدر خير من ألف شهر﴾ (٢) و جعل بعض الأعمال سببا في تكفير ذنوب كثيرة(٣).

ومما ورد في **هذا الباب صلاة التسبيح**، التي رويت من طرق كثيرة (٤)، بعضها مرفوع، وبعضها موقوف، وبعضها متصل وبعضها مرسل، و تكلم عن هذه الصلاة ورواياتها طائفة من العلماء، وأفرد لها بعضهم مصنفا(٥)، إلا أنه لم تتفق أقوالهم في الحكم عليها قبولاً أو رداً، فمنهم من قوّاها(٦)، ومنهم من ضعّفها(٧)، ومنهم من حكم عليها بالوضع(٨)، ومنهم من تعدّد قوله(٩) .

ورغبة في الوصول إلى كلام يجمع مقاصد الدراسات المطوّلة في غير إطناب، و يظهر به الراجح من الأقوال مؤيدا بالدليل – حسب اجتهاد الباحث و فهمه - فقد سبق كتابة هذه الورقات قراءة متأنية في طرق مرويّات هذه الصلاة، وفي أقوال العلماء في الحكم عليها، تبّين منها أن الطرق التي وردت با صلاة التسبيح ليست على درجة واحدة ،

ففيها ما هو ضعيف مردود باتفاق، وفيها ما هو قوي بالمتابعات والشواهد، على خلاف بين المحدثين، فتوجهتُ لدراسة هذه الروايات الأقوى فقط، لأننا إن ترجح ضعفها، و عدم صلاحها للاحتجاج كان ردّ غيرها من باب الأولى، و إن ترجح تصحيحها، أو تحسينها كَفَتْ في إثبات مشروعية هذه الصلاة، التي يجني الإنسان منها خيرا، ووعد على فعلها بتكفير ذنوبه الكبيرة والصغيرة، السر والعلانية.

ومن أقوى طرق صلاة التسبيح - فيما ظهر لي بالدراسة - ثلاثة، قد رواها أبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح، وهي :

١ – طريق ابن عباس رضي الله عنهما.

٢ – طريق عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

٣ - طريق الأنصاري رضي الله عنه .

لذا ستكون هذه الطرق الثلاثة هي موضع الدراسة وفق **المنهج التالي :**

- نقل الحديث سندا ومتنا من سنن أبي داود رحمه الله، وجعله أصلا في التخريج.
- تخريج الحديث حسب المتابعات التامة، فالقاصرة لإسناد أبي داود.
- تحديد مدار الحديث عند تعدد الطرق.
- بيان وجوه الخلاف بين الروايات ـ إن وجد ـ، ثم بيان الراجح منها.
- دراسة إسناد الرواية الراجحة باختصار، ببيان اسم الراوي، و حاله، ونقل أهم ما قيل فيه من جرح أو تعديل، وتوجيه القول المختار.
- بيان وجوه الضعف في المتابعات ـ إن وجدت ـ .
- الحكم على الحديث في ضوء الدراسة لإسناده، وفق قواعد المحدثين.
- وبعد الدراسة المفصلة لأسانيد الأحاديث الثلاثة والحكم عليها، أجيب على الطعون في متن الحديث والقوادح في صحة العمل به [١٠]

و قد سرت في هذا البحث وفق الخطة التالية :

المقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار البحث، وأهميته، و الهدف من كتابته، ومجاله، و المنهج الذي سلكته في الدراسة.

المبحث الأول : دراسة طريق عبد الله بن عباس - ر ضي الله عنهما -

المبحث الثاني : دراسة طريق عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

المبحث الثالث : دراسة طريق الأنصاري ﷺ .

المبحث الرابع : مناقشة القول بضعف أحاديث هذه الصلاة، والقدح في متنه

المبحث الخامس : حُكم صلاة التسبيح(١٠) .

الخاتمة : ذكرت فيها خلاصة البحث، وبعض التوصيات.

المراجع : ذكرت المراجع التي استقيت منها مادة هذا البحث مرتبة على حروف المعجم، دون اعتبار (ال) التعريف.

أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه، نافعا في بابه .

المبحث الأول

دراسة طريق عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما -

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه رقم / ١٢٩٧ :

حَدثَنا عَبْدُ الرحْمَنِ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ النيْسَابُورِي، حَدثَنا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدثَنا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَباسٍ أن رَسُولَ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ قَالَ لِلْعَباسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطلِبِ : يَا عَباسُ، يَا عَماهُ، ألا أُعْطِيكَ ؟ ألا أَمْنَحُكَ ؟ ألا أَحْبُوكَ ؟ ألا أَفْعَلُ بِكَ ؟ عَشْرَ خِصَالٍ إِذَا أَنتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ غَفَرَ اللهُ لَكَ ذَنْبَكَ، أَولَهُ وَآخِرَهُ، قَدِيمَهُ وَحَدِيثَهُ، خَطَأَهُ وَعَمْدَهُ، صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ، سِرهُ وَعَلانِيَتَهُ، عَشْرَ خِصَالٍ أَنْ تُصَليَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، تَقْرَأُ فِي كُل رَكْعَةٍ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً، فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْ الْقِرَاءَةِ فِي أَول رَكْعَةٍ وَأَنتَ قَائِمٌ قُلْتَ : سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلهِ، وَلا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، خَمْسَ عَشْرَةَ مَرةً، ثُم تَرْكَعُ فَتَقُولُهَا وَأَنتَ رَاكِعٌ عَشْرًا، ثُم تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنْ الركُوعِ، فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُم تَهْوِي سَاجِدًا فَتَقُولُهَا وَأَنتَ سَاجِدٌ عَشْرًا، ثُم تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنْ السجُودِ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُم تَسْجُدُ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُم تَرْفَعُ رَأْسَكَ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، فَذَلِكَ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فِي كُل رَكْعَةٍ، تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَليَهَا فِي كُل يَوْمٍ مَرةً فَافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي كُل جُمُعَةٍ مَرةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي كُل شَهْرٍ مَرةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي كُل سَنَةٍ مَرةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَفِي عُمُرِكَ مَرةً .

أخرجه ابن ماجه رقم / ١٣٨٧، وابن خزيمة رقم / ١٢١٦، و البيهقي ٥١/٣ بسنده، عن أحمد بن محمد النيسابوري، والطبراني في الكبير رقم / ١١٦٢٢ من طريق عيسى بن القاسم، والحاكم ٣١٨/١ من طريق إبراهيم بن إسحاق، والدارقطني في صلاة التسبيح كما في (الترجيح / ٣٨) من طريق عبد الله بن محمد بن زياد، ستتهم عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، به.

وأخرجه الحاكم ٣١٨/١ من طريق بشر بن الحكم العبدي، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال رقم /١٠٥.

وأخرجه أيضا الحاكم ١ /٣١٨ من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، ثلاثتهم (عبد الرحمن بن بشر، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن أبي إسرائيل) عن موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا .

و أخرجه الحاكم١/ ٣١٩، من طريق إسحاق بن راهويه، عن إبراهيم بن الحكم، عن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا .

وأخرجه الحاكم ١ /٣١٩، وابن خزيمة رقم / ١٢١٦، والبيهقي ٥٢/٣، من طريق محمد بن رافع، عن إبراهيم بن الحكم، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلا، لم يذكر ابن عباس .

فتبين مما سبق أن مدار هذه الطرق على الحكم بن أبان، وأنه اختلف عليه فرواه عنه موصولا كل من موسى بن عبد العزيز، و إبراهيم بن الحكم من رواية إسحاق بن راهويه.
ورواه عنه مرسلا إبراهيم بن الحكم من رواية محمد بن رافع .

ورواية الوصل هي الراجحة لأمرين :

الأول : لورودها من طريق موسى بن عبد العزيز، ولم يختلف عليه ، وإبراهيم بن الحكم وإن كان يؤخذ عليه وصل المراسيل عن أبيه[١١] إلا أن رواية الوصل هنا أولى ، لتأيدها برواية موسى بن عبد العزيز.

الثاني : ما جاء عن غير واحد من العلماء أن رواية عكرمة ، عن ابن عباس أحسن من غيرها، قال أبو حامد الشرقي : " سمعت مسلم بن الحجاج ـ وكتب معي هذا عن عبدالرحمن _ يقول : لا يروى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا " [١٢] . وقال المنذري: " وأمثل الأحاديث فيها حديث عكرمة، عن ابن عباس "[١٣] .

دراسة إسناد هذه الرواية الموصولة :

عبد الرحمن بن بشر العبدي، شيخ أبي داود، ثقة روى له الشيخان .[١٤]

موسى بن عبد العزيز العدني، صدوق يخطيء بسبب سوء حفظه، قال فيه ابن معين والنسائي : لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : ربما أخطأ، وضعفه ابن المديني، وقال السليماني : منكر الحديث.

فهو عدل في ذاته، ولكن في ضبطه شيء، ولخص ابن حجر القول فيه فقال : صدوق سيء الحفظ .[١٥]

الحكم بن أبان ثقة عابد ، وثقه أحمد و ابن معين والنسائي والعجلي و ابن المديني ، وقال ابن عيينة : لم أر مثله، وقال أبو زرعة : صالح، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ، ثم دافع عنه فقال : إنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم عنه، وإبراهيم ضعيف . وقال ابن خزيمة : تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره، وقال ابن عدي : فيه ضعف.

فهو ثقة ، وما أثر في حديثه من خطأ فالحمل فيه على غيره كما صرح بذلك ابن حبان، ومن ضعفه لم يذكر قادحا يصلح لرد توثيق الأئمة أحمد وابن معين ومن معهما، وكفى بهم حجة في هذا الباب .[١٦]

وعكرمة مولى ابن عباس ثقة عالم بالتفسير، تكلم فيه بغير حجة تثبت .[١٧]

فهذا الإسناد فيه ضعف منجبر لحال موسى بن عبد العزيز، وقد تابعه إبراهيم بن الحكم ، وهو ضعيف شديد الضعف، اتفقوا على تضعيفه[١٨]، فلا تتقوى به رواية موسى.

ولم يتفرد عكرمة برواية الحديث عن ابن عباس، بل تابعه غيره من طرق أخرى كلها ضعيفة، لا يتقوى بها .

فأخرجه الطبراني في الأوسط رقم / ٢٣١٨، وأبو نعيم في الحلية ٢٥/١ من طريق عبدالقدوس بن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعا.

وعبد القدوس أجمعوا على تركه .[١٩]

وأخرجه الطبراني في الكبير ١٦١/١١ من طريق نافع أبي هرمز، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعا.

ونافع كذّبه ابن معين، وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث، وضعفه أحمد وجماعة[٢٠]

وجاء من طرق عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، مرفوعا في بعضها ، وموقوفا في بعض : فأخرجه أبو داود ٢ / ٣٠ تعليقا عن روح بن المسيب ، عن عمرو بن مالك النكري ، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس مرفوعا . و روح وثقه البزار، وقال أبو حاتم : صالح، ليس بالقوي، وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات، لا تحل الرواية عنه، فهو ضعيف .[٢١]

وعمرو النكري قال فيه ابن حجر : صدوق له أوهام .[٢٢]

وأخرجه الطبراني في الأوسط رقم / ٢٨٧٩ . من طريق يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن محمد بن جحادة، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس مرفوعا . **و** يحيى **بن** عقبة قال فيه ابن معين : كذاب خبيث عدو الله، وقال البخاري : منكر الحديث .[٢٣]

وأخرجه الدار قطني في مصنفه في صلاة التسبيح ، ونقله ابن ناصر الدين في الترجيح[٢٤] من طريق أبان بن أبي عياش، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس مرفوعا . وأبان تركه أحمد وابن معين، والنسائي، وكذبه شعبة، وقال ابن حجر : متروك .[٢٥]

و ذكره ابن ناصر الدين في الترجيح / ٤٦ عن أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني مولاهم الطالقاني، عن الوليد، عن عثمان بن أبي العاتكة، عن أبي صالح، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس مرفوعا . و **فيه الوليد،** هو ابن مسلم، وهو ثقة لكنه كثير الإرسال والتسوية[٢٦]، وقد عنعن .

وأخرجه الدارقطني بسنده في التسبيح كما في (الترجيح / ٦١)، ومن طريقه الخطيب كما في جزئه في صلاة التسبيح (ق / ٦)، وكما في (الترشيح / ٣٨) من طريق أبي جناب، عن محمد بن جنادة. **وفيه أبو جناب،** اسمه يحيى بن أبي حية، قال ابن حجر : " ضعفوه لكثرة تدليسه ." [٢٧]

وأخرجه الخطيب في جزئه المذكور (ق / ٧)، وكما في (الترشيح / ٤٠) بسنده من طريق يحيى بن سعيد . **وفي سنده إسحاق** بن محمد بن مروان، قال الدارقطني : " ليس ممن يحتج به " [٢٨]

وأخرجه الخطيب في الجزء المذكور (ق / ٦) وكما في (الترشيح / ٤١) بسنده من طريق أبي مالك العقيلي، ولم أقف على ترجمته.

ثلاثتهم (أبو جناب، ويحيى بن سعيد، وأبو مالك) عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا.

و أخرجه الدارقطني في "صلاة التسبيح" كما في (الترجيح / ٦٠) بسنده من طريق عباد بن عباد المهلبي ، و بسند آخر من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري، وبسند

ثالث كما في (الترجيح / ٥٨) من طريق روح بن المسيب الكلبي، ثلاثتهم (عباد، و يحيى، و روح) عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس موقوفا . **وعباد** ثقة ربما وهم .[٢٩] **ويحيى** ضعيف، ويقال :إن حماد بن زيد كذّبه .[٣٠] **و روح** تقدّم أنه ضعيف، و **شيخهم عمرو** بن مالك النكري تقدم أنه صدوق له أوهام.

وهذه الروايات عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مع ضعفها، فيها علة أخرى، هي مخالفتها لما هو أقوى منها، فالمحفوظ عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عَمرو . وسيأتي إن شـاء الله.

المبحث الثاني دراسة طريق عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه رقم /١٢٩٨ :

حَدثَنَا مُحَمدُ بْنُ سُفْيَانَ الأُبلي، حَدثَنَا حَبانُ بْنُ هِلالٍ أَبو حَبِيبٍ، حَدثَنَا مَهْدِي بْنُ مَيْمُونٍ، حَدثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، قَالَ حَدثَنِي رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ يَرَوْنَ أَنهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ لِي النبِي صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ : (ائْتِنِي غَدًا أَحْبُوكَ، وَأُثِيبُكَ، وَأُعْطِيكَ، حَتى ظَنَنْتُ أَنهُ يُعْطِينِي عَطِيةً، قَالَ : إِذَا زَالَ النهَارُ فَقُمْ، فَصَل أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) فَذَكَرَ نَحْوَهُ، قَالَ : (ثُم تَرْفَعُ رَأْسَكَ يَعْنِي مِنْ السجْدَةِ الثانِيَةِ، فَاسْتَوِ جَالِسًا، وَلا تَقُمْ حَتى تُسَبحَ عَشْرًا، وَتَحْمَدَ عَشْرًا، وَتُكَبرَ عَشْرًا، وَتُهَللَ عَشْرًا، ثُم تَصْنَعَ ذَلِكَ فِي الأَرْبَعِ الركَعَاتِ . قَالَ : فَإِنكَ لَوْ كُنْتَ أَعْظَمَ أَهْلِ الأَرْضِ ذَنْبًا غُفِرَ لَكَ بِذَلِكَ، قُلْتُ : فَإِنْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أُصَليَهَا تِلْكَ الساعَةَ ؟ قَالَ : صَلهَا مِنْ الليْلِ وَالنهَارِ) قَالَ أَبو دَاوُد : حَبانُ بْنُ هِلالٍ خَالُ هِلالٍ الرأْيِ، قَالَ أَبو دَاوُد : رَوَاهُ الْمُسْتَمِر بْنُ الريانِ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ رَوْحُ بْنُ الْمُسَيبِ، وَجَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ النكْرِي، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ ابْنِ عَباسٍ قَوْلَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ رَوْحٍ : فَقَالَ : حَدِيثٌ عَنْ النبِي صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ .

كذا جاء بالرفع في المطبوع من السنن، وهي إحدى الروايات عن أبي داود في حديث عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء، فقد اختلف عليه فروي مرفوعا، وروي موقوفا، قال المزي : " هذا الحديث في رواية ابن العبد واللؤلؤي موقوف، وفي رواية ابن داسه وابن الأعرابي وغير واحد مرفوع . "[٣١] و رواه الخطيب في الجزء الذي صنفه في صلاة التسبيح (ق / ٩)، ونقله عنه ابن طولون في (الترشيح /٥٥) من طريق اللؤلؤي، و ابن داسه موقوفا، ورواه البيهقي (٣/ ٥٢) من طريق ابن داسه موقوفا. فيكون فيه لابن داسه عن أبي داود روايتان .

وعلقه أبو داود عن المستمر بن الريان، عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو موقوفا، ووصله الخطيب في جزئه في صلاة التسبيح (ق / ٨) بسنده عن يحيى بن السكن. وانظر (الترشيح / ٥٤). ووصله أيضا علي بن سعيد النسائي في أسئلته للإمام أحمد بن حنبل، عن مسلم بن إبراهيم، كلاهما عن المستمر به موقوفا [٣٢]، ورواه الخلال، عن علي بن سعيد، به[٣٣]

وأخرجه الخطيب في (صلاة التسبيح ق / ٨) بسند عن أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، وبسند عن غياث بن المسيب، وبسند عن أبان بن أبي عياش، ثلاثتهم، عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو مرفوعا.

فتبين لنا من هذا التخريج أن مدار هذا الحديث على أبي الجوزاء، وأنه اختلف عليه في صحابيه، فروي عن ابن عباس، وروي عن ابن عمرو، واختلف أيضا في رفعه ووقفه، **ولعل المحفوظ من هذه الوجوه : عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عمرو موقوفا، وذلك للأسباب التالية :**

١ – ضعف الأسانيد عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، المرفوع منها والموقوف، و تقدم بيان ذلك.

٢ – ضعف الأسانيد عن أبي الجوزاء، عن ابن عمرو مرفوعا، فقد رواه عنه أربعة هم :

أبو جناب الكلبي، و تقدم أن ابن حجر قال فيه : ضعفوه لكثرة تدليسه.

و غياث بن المسيب مجهول.(٣٤)

وأبان بن أبي عياش، و تقدم أنه متروك.

وعمرو بن مالك النكري، من رواية مهدي بن ميمون عنه، وتقدم أنه صدوق له أوهام، و تقدم ذكر الخلاف على أبي داود في رفع حديثه هذا و وقفه، **ورواية الوقف هي الصحيحة،** لأنا رواية اللؤلؤي، وهي أصح الروايات، وآخرها عن أبي داود، قال القاضي أبو عمر الهاشمي : " كان أبو علي اللؤلؤي قد قرأ هذا الكتاب على أبي داود عشرين سنة، وكان يسمى ورّاقه، والورّاق عندهم القاريء، وكان هو القاريء لكل قوم يسمعونه "(٣٥) . وقال أيضا : " إن الزيادات التي في رواية ابن داسه حذفها أبو داود آخراً لشيء كان يريبه في إسناده،فلذلك تفاوتا " (٣٦) . وقال التجيبي عن رواية اللؤلؤي بأنا : " أصح روايات الكتاب كلها، وهي آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات." (٣٧)

وتتأيد رواية الوقف بمتابعة المستمر بن الريان، وهو أوثق تلاميذ أبي الجوزاء في هذا الحديث، قال فيه ابن حجر : ثقة عابد(٣٨) ولما بلغت رواية المستمر الإمام أحمد بن حنبل رجع عن تضعيف حديث صلاة التسبيح ، قال علي بن سعيد النسائي : سألته ـ يعني الإمام أحمد ـ عن صلاة التسبيح ؟ فقال : لا يصح فيها عندي شيء، فقلت : حديث عبدالله بن عمرو ؟ قال : يروى عن عمرو بن مالك . قلت : قد رواه المستمر بن الريان، قال : من حدثك ؟ قلت : مسلم ـ يعني ابن إبراهيم ـ فقال : المستمر شيخ ثقة وكأنه أعجبه(٣٩).

دراسة أسانيد رواية الوقف على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما :

أولا : **طريق عمرو بن مالك،** رواه أبو داوود عن محمد بن سفيان الأبلي، ثنا حبان بن هلال أبو حبيب، ثنا مهدي بن ميمون، ثنا عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء .

و**محمد** بن سفيان، الأُبُلّي ـ بضم الهمزة، والباء، وتشديد اللام المكسورة ـ أثنى عليه أبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : يغرب، وقال ابن حجر : صدوق(٤٠).

حبان ـ بفتح الحاء ـ بن هلال، البصري، ثقة ثبت(٤١).

مهدي بن ميمون،الأزدي، ثقة، روى له الشيخان (٤٢) .

عمرو النكري، تقدم أنه صدوق له أوهام .

أبو الجوزاء، هو أوس بن عبد الله الربعي ـ بفتح الراء والباء ـ، ثقة يرسل كثيرا (٤٣)، و قد صرح في هذا الحديث بالسماع، فزال الخوف من إرساله.

وعليه فهذا الإسناد فيه ضعف لحال عمرو النكري، لكنه لم يتفرد به، بل تابعه المستمر، **فارتفع إلى الحسن لغيره.**

ثانيا : **طريق المستمر بن الريان،** وصله كما تقدم الخلال عن علي بن سعيد النسائي، عن مسلم بن إبراهيم، المستمر .

و علي بن سعيد ، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : كان متقنا، من جلساء أحمد، و قال النسائي : صدوق، وقال ابن حجر : صدوق، صاحب حديث(٤٤).

ومسلم بن إبراهيم، هو الأزدي، ثقة مأمون مكثر، وثقه ابن معين وأبو حاتم والعجلي وغيرهم(٤٥).

المستمر بن الريان، ثقة عابد، وتقدم .

وللمستمر في رواية الخطيب راو آخر، **هو** يحيى بن السكن، لكنه ضعيف، ضعفه صالح جزرة، وقال شعبة ليس بالقوي، و ذكره ابن حبان في ثقاته(٤٦). فلا تفيد هذه المتابعة في تقوية الحديث، **وعليه فهذا إسناد حسن لذاته .**

المبحث الثالث دراسة طريق الأنصاري - رضي الله عنه -

قال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه رقم / ١٢٩٩ :

حَدثَنا أَبو تَوْبَةَ الربيعُ بْنُ نَافِعٍ، حَدثَنا مُحَمدُ بْنُ مُهَاجِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ رُوَيْمٍ، حَدثَنِي الأَنصَارِي، أَن رَسُولَ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ قَالَ لِجَعْفَرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَذَكَرَ نَحْوَهُمْ . قَالَ فِي السجْدَةِ الثانِيَةِ مِنْ الركْعَةِ الأُولَى كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ مَهْدِي بْنِ مَيْمُونٍ .

أخرجه البيهقي ٥٢/٣ من طريق أبي داود

دراسة إسناده :

أبو توبة الربيع بن نافع، هو الحلبي نزيل طرسوس، ثقة حجة عابد، أخرج له الشيخان .(٤٧)

محمد بن مهاجر، هو الأنصاري الشامي، ثقة ، روى له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم في صحيحه .(٤٨)

عروة بن رويم، اللخمي الأردني، صدوق كثير الإرسال . وثقه ابن معين ودحيم والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني : لا بأس به، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، وقال إبراهيم المصيصي : عامة أحاديثه مرسلة، وتوسط الحافظ ابن حجر فقال: صدوق يرسل كثيرا .(٤٩)

الأنصاري، قال المزي : قيل : هو جابر بن عبد الله، و جوّز ابن حجر أن يكون أبا

كبشة الأنماري، وأن الميم تصحفت، فقيل الأنصاري (٥٠)، وعلى كل، فهما صحابيان، والجهالة باسم الصحابي لا تضر .

فتبين من هذا أن إسناد هذه الرواية حسن . وقد حسنها ابن حجر فقال : " فسند هذا الحديث لا ينحط عن درجة الحسن " .(٥١)

المبحث الرابع : مناقشة القول بضعف حديث هذه الصلاة والقدح في متنه

اتضح لنا من الدراسة الحديثية السابقة ثبوت حديث صلاة التسبيح من حيث الإسناد، وفي ذلك غنية عن تتبع أقوال القادحين في سنده، ومناقشتها تفصيلا، ولكن سنقف في هذا المبحث وقفتين :

الأولى : مع قول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - في الحكم على صلاة التسبيح .

الثانية : مع ما قيل في متن الحديث من قوادح .

الوقفة الأولى : تقدمت الإشارة إلى أن طائفة من العلماء قد ضعفت حديث صلاة التسبيح، ولعل من أجمع ما قيل في تضعيفه إجمالا مقولة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حين قال : " فإن فيها قولين لهم، وأظهر القولين أنا كذب، وإن كان اعتقد صدقها طائفة من أهل العلم، ولهذا لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين، بل أحمد بن حنبل وأئمة الصحابة كرهوها، وطعنوا في حديثها، وأما مالك وأبو حنيفة وغيرهم فلم يسمعوها بالكلية، ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم، لا نقل عن الأئمة . " (٥٢) .

وهذا الكلام من شيخ الإسلام رحمه الله متعقب من وجوه :

الأول : قوله : " وأظهر القولين أنا كذب "، إن كان يقصد بالكذب عدم الصحة، فقد تبين من التخريج ترجح صحة الحديث، وإن كان يقصد بالكذب أنه موضوع مختلق، فهو

أشد، فقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها كذاب ولا متهم بالكذب، وقد سبق إلى الحكم بوضع حديث التسبيح ابنُ الجوزي رحمه الله فأورده في الموضوعات(٥٣)، فتعقبه العلماء وخطؤوه، قال الحافظ ابن حجر : " وقد أساء ابن الجوزي بذكره إياه في الموضوعات "(٥٤)، وقال اللكنوي : " قد علم من العبارات التي نقلنا أن المتقدمين إنما لهم في حديث صلاة التسبيح قول التضعيف، وقول التحسين، وقول التصحيح، ولم يقل أحد منهم بوضعه، ومن حكم بوضعه من المتأخرين قد كذبته عبارات المتقدمين، وشنعت عليه طائفة المحدثين "(٥٥)

الثاني : قوله : " لم يأخذها أحد من أئمة المسلمين ..." تعقبه الزبيدي فقال : " هذا غريب، فقد ثبت مما قدمناه عمل أبي الجوزاء، وأبي رواد، وهما أقدم من ابن المبارك، وثبت عن ابن المبارك العمل بها وحث الناس عليها، ولا يحسن به أن يعمل أو يحث على شيء لم يثبت عنده من طريق صحيح "(٥٦)، بل إن الإمام الحاكم رحمه الله استدل على صحة حديثها باستعمال العلماء إياه، فقال : " ومما يستدل على صحة هذا الحديث استعمال الأئمة من أتباع التابعين إلى عصرنا هذا إياه، ومواظبتهم عليه، وتعليمهن الناس، منهم عبد الله ابن المبارك رحمة الله عليه . " (٥٧)

الثالث : قوله: "بل أحمد، وأئمة الصحابة كرهوها، وطعنوا في حديثها" مر بنا ترجيح الحافظ ابن حجر أن الإمام أحمد رحمه الله قد رجع عن تضعيف الحديث، وأما الصحابة فيحتاج النقل عنهم إلى إثبات بسند صحيح، وقد ثبت من خلال التخريج والدراسة السابقة رواية ثلاثة من الصحابة لحديث صلاة التسبيح، فكيف يقال : " أئمة الصحابة كرهوها، وطعنوا في حديثها " ؟

الرابع : قوله : " ومن يستحبها من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما فإنما هو اختيار منهم لا نقل عن الأئمة "

إن كان يقصد الأئمة الأربعة فقد يسلم له، ولكن لا يلزم منه ردّ الحديث، و إن كان يقصدهم وغيرهم فهو متعقب بثبوته عن عدد من الأئمة السابقين كما تقدم .

الوقفة الثانية : مع ما قيل في متن **الحديث من قوادح**

وجه لمتن حديث صلاة التسبيح مجوعة من القوادح، ضعّفه بسببها بعض العلماء، من هذه القوادح :

أولا : مخالفتها لهيئة الصلاة المعروفة، قال الإمام الشوكاني رحمه الله : " ولا شك، ولا ريب أن هذه الصلاة في صفتها، وهيئتها نكارة شديدة مخالفة لما جرت عليه التعليمات النبوية، والذوق يشهد، والقلب يصدق " (٥٨) .

ثانيا : عظم الثواب المرتب على أدائها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " فإن قوله : (فإن فعلت ذلك غفر لك ذنبك كله، دقه وجله، أوّله وآخره، سره وعلانيته) كلام مجازفة، لا يقوله رسول الله ﷺ، فإن مجرد صلاة أربع ركعات لا توجب هذا كله، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه ضمن في عمل أنه يغفر لصاحبه ما تأخر من ذنبه ، وقد جمع عبد العظيم المنذري في ذلك مصنفا، وأحاديثه كلها ضعيفة، بل باطلة " (٥٩) .

وهذه القوادح متعقبة، وعليها جواب إجمالي، وأجوبة تفصيلية، **فأما الإ**جمالي **فهو** : أن الحديث قد صح سنده عن رسول الله ﷺ، وموضوعه أمر تعبدي لا دخل للعقل فيه، فلا يسع المؤمن إلا التسليم، تحقيقا لقول الله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ (٦٠) .

وأما الأجوبة التفصيلية فهي :

أولا : القدح في صلاة التسبيح بأنا مخالفة لهيئة الصلاة المعروفة غير مسلم به(٦١) لأمور هي :

١ – ليس من شرط صحة كل صلاة موافقتها لهيئة الصلاة المعروفة، فصلاة الخوف فيها مخالفة للهيئة المعروفة، وهي ثابتة بالكتاب والسنة، وصلاة الكسوف فيها مخالفة، وكذا صلاة العيد والاستسقاء و الجنائز، وكلها ثابتة بالسنة، والمخالفات فيها ليست بأقل من المخالفة في صلاة التسبيح، ومع ذلك قبلها العلماء لثبوت الأدلة عليها، و أفردوا لها أبوابا في كتب الفقه .

٢ – إن المخالفة في صلاة التسبيح لا تعدو زيادة في التسبيح و التحميد والتهليل والتكبير، والجلوس بعد السجود الثاني قبل القيام للركعة الثانية، و ليس هذا تغييراً لهيئة الصلاة، فالتسبيح و الذكر هو موضوع الصلاة كما قال ﷺ : (إِن هَذِهِ الصلاةَ لا َيصْلُحُ ِفيهَا شَيْءٌ ِمنْ كَلَامِ الناسِ ِإنمَا هُوَ التسْبِيحُ وَالتكْبِيرُ وَقِرَاءَ ةُ الْقُرْآنِ)[٦٢] والجلوس قبل القيام للركعة الثانية موافق لجلسة الاستراحة، وهي ثابتة عن النبي ﷺ، ففي صحيح البخاري عن مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِي (أَنهُ رَأَى النِبي صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلمَ يُصَلي فَإِذَا كَانَ ِفي وِتْرٍ ِمنْ صَلاِتهِ لَمْ َينْهَضْ حَتى َيسْتَوِيَ قَاعِدًا)[٦٣]

ثانيا : القدح في صلاة التسبيح بعظم الثواب المرتب على أدائها متعقب بما يلي :

١ – أن الوارد في هذه الصلاة غفران الذنوب، وقد قال الإمام ابن عبد السلام : " فإن قيل : قد يترتب الشرع على الفعل اليسير مثل ما يترتب على الفعل الخطير، كما رتب غفران الذنوب على الحج المبرور، ورتب مثل ذلك على موافقة تأمين المصلي تأمين الملائكة، ورتب غفران الذنوب على قيام ليلة القدر، كما رتبه على قيام جميع رمضان، فالجواب أن هذه الطاعات وإن تساوت في التكفير فلا تساوي بينها في الأجور "[٦٤] .

٢ – أن فضل الله واسع ، و لا مانع من أن يرتب الله على عمل مغفرة ما تأخر من ذنب، بل لا مانع من أن يجمع الله سبحانه وتعالى في عمل مغفرة الذنوب المتقدمة والمتأخرة، وقد صنف الحافظ ابن حجر مصنفا في معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة[٦٥] بدأه بفصل ذكر فيه كلام الأئمة في جواز وقوع ذلك، و أورد فيه أحاديث منها قـوله ﷺ : (لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شـئتم فـقد غفرت لكم [٦٦]، ومما قيل في معنى هذا الحديث : أن المراد أن كل عمل عمله البدري لا يؤاخذ به لهذا الوعد الصادق ، أو أن أعمالهم تقع مغفورة، فكأنها لم تقع[٦٧]، و ذكر حديث أبي قتادة في أن صوم يوم عرفة يكفر ذنوب سنتين، سنة ماضية، وسنة آتية[٦٨]، ثم قال : " فإنه وإن كان مقيدا بسنة واحدة، لكنه دال على وجود التكفير قبل وقوع الذنب، فهو من شواهد صحة ذلك "[٦٩].

المبحث الخامس : حُكْم صلاة التسبيح

اتضح لنا من هذا البحث الذي سار وفق القواعد المعمول بها عند المحدثين أن هذا الحديث سالم من جهة إسناده ومتنه، **وأنه** في **دائرة القبول، محتج به** في **بابه،** و جاءت هذه النتيجة بحمد الله موافقة لما اختاره العلماء الذين ألفوا في صلاة التسبيح مصنفات خاصا درسوا فيها هذه الصلاة دراسة تفصيلية، مبنية على جمع الطرق، واستقراء الأسانيد، والموازنة بينها،

وعليه فصلاة التسبيح سنة يستحب عملها ولو مرة في العمر كما ورد في الحديث، وقد قال بهذا طوائف من أهل العلم ، من التابعين ومن بعدهم ، قال الترمذي في سننه :"وقد رأى ابن المبارك، وغير واحد من أهل العلم صلاة التسبيح، وذكروا الفضل فيه."[٧٠]، وقال الحافظ ابن حجر : "وأقدم من نقل عنه فعلها أبو الجوزاء، وهو من ثقات

التابعين .... وكذا ورد النقل عن عبد الله بن نافع، ومن تبعه، وقال عبد العزيز بن أبي رواد، - وهو بفتح المهملة، وتشديد الواو - وهو أقدم من ابن المبارك : من أراد الجنة فعليه بصلاة التسبيح، وممن جاء عنه الترغيب فيها وتقويتها الإمام أبو عثمان الحيري الزاهد، قال : ما رأيت للشدائد والغموم مثل صلاة التسبيح "(٧١). ثم ذكر الحافظ عددا ممن قال بها، ورغب في فعلها من العلماء.

وخالف في هذا من قال بعدم ثبوت الحديث، فقال بعدم استحبابها، وهو المشهور عند الحنابلة(٧٢)، **وهذا القول متعقب** بترجح صحة الحديث فيها .

وذهب الإمام الشوكاني – وهو من القائلين بردّ حديثها – إلى ترك فعل هذه الصلاة، لأن حديثها متردد بين الصحة، والضعف، والوضع، فقال : " كل من له ممارسة لكلام النبوة لا بد أن يجد في نفسه من هذا الحديث ما يجد، وقد جعل الله في الأمر سعة عن الوقوع فيما هو متردد بين الصحة، والضعف، والوضع، وذلك بملازمة ما صحّ فعله، أو الترغيب في فعله صحة لا شكّ فيها، ولا شبهة، وهو الكثير الطيب ." (٧٣)

و على كلامه المؤاخذات التالية :

١ – قوله : "كل من له ممارسة لكلام النبوة لا بد أن يجد في نفسه من هذا الحديث ما يجد" قد يعذر الإمام الشوكاني – رحمه الله - حين يجد في نفسه من هذا الحديث ما يجد، لأنه لم يثبت عنده، أما من ترجح عنده ثبوته فلا عذر، وليس للمسلم أمام صحيح الأخبار إلا التسليم، ومتى كانت النفوس حكما في إثبات الأخبار، أو ردّها ؟ ثم التعميم في قوله : " بأن كل من له ممارسة ... " يخالفه الواقع، حيث قبل الحديث طوائف من كبار المحدثين، ولم يجدوا في أنفسهم منه شيئا، لذا قال

اللكنوي متعقبا كلام الشوكاني هذا : " قوله : كل من له ممارسة.. إلخ مغالطة أيضا، فإن أجلّة المهرة في هذا الفن النقي، المشتغلين صباحا ومساءً بالحديث النبوي كمسلم وأبي داود والمنذري و العسقلاني والآجرّي وغيرهم ممن مرّ ذكرهم لم يجدوا في حديث صلاة التسبيح ما وجدوه في الأحاديث الموضوعة، ولم يعدّوه في عداد الأخبار المختلقة، مع قوّة نقدهم، وكمال مهارتم، فمن هو من حمّال الآثار يخالف هؤلاء الكبار ..."(٧٤)

٢ – قوله : " وقد جعل الله في الأمر سعة عن الوقوع فيما هو متردد بين الصحة، والضعف، و الوضع ... " لا يؤخذ على إطلاقه، فوقوع الخلاف في قبول الخبر لا يلغي العمل به، وإنما يوجب توقف المحقق حتى يظهر له الراجح من الأقوال، فإذا بان له الراجح وجب العمل به، قال اللكنوي متعقبا كلام الشوكاني أيضا : " مجرّد وقوع الاختلاف في صحة حديث، وضعفه، و وضعه لا يخرجه عن حيّز التخصيص عليه، لا سيما عند العالم الفاهم، فإن الواجب عليه أن ينقح أقوال المختلفين، ويميّز بين المتشددين، و بين المفرطين، وينظر في دلائلهم التي أقاموها على حكمهم، فيقبل منه ما صفا، ويذر ما كدر، ولا يسرع في اختيار أمر من الأمور التي اختلف فيها من غير أن يتفكر، وقد علمت مما مر سابقا أن حكم حاكمي وضع حديث صلاة التسبيح مهمل، وباطل، وما استدلوا به عليه ليس تحته طائل، والحكم بالضعف إنما يصح بالنظر إلى بعض الطرق مفردا (٧٥)، وأما بعد النظر إلى تكثرها، فاحتمال الضعف منتف رأسا (٧٦) .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث الموجز الذي درست فيه ثلاثة أحاديث هي من أقوى ما ورد في صلاة التسبيح أخلص إلى النتائج التالية :

أن صلاة التسبيح وردت في حديث ابن عباس يرفعه بسند فيه ضعف منجبر. و وردت في حديث ابن عمرو موقوفا ـ له حكم الرفع، لأنها عبادة لا مجال للرأي فيها ـ بسند حسن. و وردت في حديث الأنصاري يرفعه بسند حسن .

هذه الطرق الثلاثة، الأول منها يرتفع إلى الحسن بشاهديه، و بضم بعضها إلى بعض تتقوى، فيرتفع الحديث إلى الصحيح لغيره بمجموع طرقه.

أن ما انتهى إليه هذا البحث من القول بقبول حديث صلاة التسبيح، والاحتجاج به في بابه موافق لما عليه جلّ المحدثين، و خاصة الذين خصوا هذه الصلاة بمصنف درسوا فيه طرق أحاديثها و متونها، فكانت معرفتهم بها أقوى. وهذه النتائج أيضا تدعونا إلى توصية طالب العلم، والباحث المتخصص بضرورة الدراسة المتأنية قبل إصدار الحكم على حديث معين، أوعلى عمل معين، قبولا أو رداً، فليس من إنصاف السنة والاحتياط لها الجنوح إلى التضعيف ما لم يكن ذلك مبنيا على القواعد المعتبرة عند جمهور المحدثين، ومن أهم تلك القواعد جمع الطرق و دراسة الأسانيد، فالحديث إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين حاله، و المتن إذا لم تجمع رواياته لم يتبن فقهه، وقد رأينا في ثنايا هذا البحث الموجز كيف تقاربت أحكام الذين درسوا مرويات صلاة التسبيح دراسة تفصيلية، و عنوا بجمع طرقها.

وُجهت للحديث طعون في سنده، ومتنه، وفي صحة العمل به، أوضح البحث أنها متعقبة كلها، لا يسلّم بها إذا ما عرضت على قواعد النقد عند المحدثين.

وبناء على هذه النتائج فالراجح استحباب صلاة التسبيح عملا بالحديث، ورجاء نيل ما ورد في فضلها من مغفرة الذنب، أوّله وآخره، قديمه وحديثه، خطئه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته، فينبغي أن يعنى بها العبد، وأن يتعرض لنفحات الله، و فضله الموعود به من أدى هذه الصلاة.

و الحمد لله أولا وآخرا.

الحواشي:

١) الزمر / ٥٣-٥٥
٢) القدر / ٣
٣) عني العلماء بجمع ما ورد في هذا المعنى ، ومن ذلك كتاب معرفة الخصال المكفرة للذنوب للحافظ ابن حجر العسقلاني ، طبعته دار البشائر الإسلامية بتحقيق الشيخ جاسم الفهيد الدوسري ، ط ١ / ١٤١٠هـ.
٤) أورد الشيخ جاسم الفهيد الدوسري في كتابه التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح خمسة وثلاثين طريقا /٦-٤٨.
٥) من هؤلاء ابن منده ، والدارقطني ، والخطيب البغدادي ، وأبو سعد السمعاني ، و أبو موسى المديني ، وتاج الدين السبكي ، وابن ناصر الدين ، و ابن حجر المكي ، والجلال السيوطي . انظر التنقيح / ٨٢ . ومنهم أبو الفتح البعلبكي الحنبلي –مخطوطته في المكتبة الظاهرية ، عندي صورة منها -
٦) و على هذا الرأي أكثر المحدثين ، منهم أبو داود ، وأبو بكر الآجرّي (الترجيح /٣٩) ، والحاكم (المستدرك /١ ٣١٨)، و أبو علي بن السكن (التلخيص الحبير ٧/٢) ، و أبو موسى المديني (الترجيح / ٤٢) ، وابن الصلاح ، وسراج الدين البلقيني ، والزركشي ، والسيوطي (اللالىء ٢/ ٣٨) ، والزبيدي (شرح الإحياء ٣ / ٤٧٣) ، و ابن منده ، والسمعاني ، والتقي السبكي (الفتوحات الربانية ٣١٠/٤ ، ٣١٩) ، وغيرهم كثير انظر التنقيح / ٥٥ ، وثلاث صلوات مهجورات / ١١٩ .
٧) منهم الترمذي (السنن ٢ /٣٤٨) ، والعقيلي (الضعفاء الكبير ١ /١٢٤) ، والمزي (التلخيص الحبير ٧/٢)
٨) منهم ابن الجوزي حيث ذكرها في الموضوعات (٤٦٥/٢) ، وصوّبه في إيرادها في الموضوعات الشوكاني (تحفة الذاكرين / ٢١٨) ، وابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٧٩/١١) و (منهاج السنة ٤ / ١١٦) .
٩) منهم الإمام أحمد رحمه الله ، قال : لم تثبت عندي صلاة التسبيح ، وقد اختلفوا في إسناده (مسائل عبد الله بن الإمام أحمد /٨٩) ، ونقل السيوطي في اللآلىء (٣٧/٢ ، ٣٨) عن ابن حجر قال : " قال علي بن سعيد عن أحمد بن حنبل : إسنادها ضعيف ، كل يروي عن عمرو بن مالك ، يعني وفيه مقال ، قلت له : قد رواه المستمر بن الريان ، عن أبي الجوزاء ، قال : من حدثك ؟ قلت : مسلم يعني ابن إبراهيم ، فقال : المستمر شيخ ثقة ، وكأنه أعجبه . قال ابن حجر : فكأن أحمد لم يبلغه إلا من رواية عمرو بن مالك ، وهو النكري ، فلما بلغه متابعة المستمر أعجبه ، فظاهره أنه رجع عن تضعيفه " .

ومنهم الإمام النووي فقد قال في استحباب صلاة التسبيح : " في هذا الاستحباب نظر ، لأن حديثها ضعيف ، وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروفة ، فينبغي ألاّ تفعل بغير حديث ، وليس حديثها بثابت. (المجموع شرح المهذب ٥٤/٤) وقال : " وقال في تهذيب الأسماء واللغات (٣ /١٤٤) :" قد جاء فيها – أي صلاة التسبيح – حديث حسن " ، وقال : " وهي سنة حسنة " .

ومن اختلف قوله أيضا الحافظ ابن حجر العسقلاني ، قال في (التلخيص الحبير ٢/٧) : " والحق أن طرقه كلها ضعيفة ، و إن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة تفرده فيه ، وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات " ، و قال في (الخصال المكفرة /٤٥ ، ٤٦) : " رجال هذا الإسناد الموصول لا بأس بم " ، ثم قال : " فهذا الإسناد من شرط الحسن ، فإن له شواهد تقويه "
ووجه الإمام ابن حجر الهيتمي هذا الاختلاف عند الإمامين النووي وابن حجر العسقلاني بأن التضعيف بالنظر إلى مفردات طرق الحديث ، والتحسين بالنظر إلى كثرة الشواهد .(الفتاوى الكبرى ١ /١٩٠)
وهو توجيه حسن لو أسعفته عبارة الإمامين ، لكنها لا تسعفه ، فالنووي رحمه الله حين ضعف الحديث قدح فيه سندا ومتنا ، ولم يرتض أن يبنى عليه حكم لعدم ثبوته عنده آنذاك، ولو كان يرى ثبوته بمجموع طرقه لما اعترض على استحباب صلاة التسبيح ، فالذي يظهر أنه قال بقول ، ثم رجع عنه ، ورجوعه عن التضعيف أقرب ؛ إذ القول بتحسين الحديث يبنى على مزيد اطلاع على الطرق والشواهد . والله أعلم .
وكذا الحافظ ابن حجر حين ضعف الحديث قدح فيه سندا ومتنا ، و وصفه بالشذوذ لشدة تفرده وعدم التابع والشاهد من وجه معتبر ، فنفى استفادته من التابع والشاهد ، فكيف يقال : إنه ضعفه بالنظر إلى مفردات طرقه؟ فالذي يظهر أنه قال بقول ثم رجع عنه ، ورجوعه عن التضعيف أرجح ، فيكون أولا اطلع على بعض طرقه التي لايرتقي با عن الضعف ، ثم اطلع على طرق أخرى على شرط الحسن ، وعلى شواهد تقويه ، ومما يؤيد رجوعه عن التضعيف أن كتاب التلخيص الحبير قد فرغ من تأليفه سنة ٨٢٠ هـ كما جاء في آخر الكتاب (٤ /٢٤٢) بينما كتابه معرفة الخصال المكفرة قد قرئ عليه سنة ٨٣٧ هـ كما جاء في آخره في الصفحة /١٢٣ . والله أعلم .

١٠) لم أتعرض لفقه هذه الصلاة لأنه ليس من مقصدي في هذا التخريج ، وإنما قصدت بيان مشروعيتها أو عدمها ، فيؤخذ فقهها من كتب الفروع ، ومن شروح الحديث، وللشيخ أحمد بن عبد الرحمن آل عبد اللطيف الأحسائي الشافعي – رحمه الله - رسالة سماها " إتحاف ذي اللب الصريح بشرح حديث صلاة التسبيح " قمت بتحقيقها، وستنشر قريبا - إن شاء الله تعالى - .
١١) تذيب التهذيب /١ ١٠١.
١٢) الإرشاد للخليلي ١ / ٣٢٧ .
١٣) مختصر سنن أبي داود ٢ / ٨٩ .
١٤) التقريب / ٣٣٧ .
١٥) تذيب التهذيب ١٠ /٣١٨ ، والتقريب / ٥٥٢ .
١٦) تذيب التهذيب ٢ /٣٦٤ ، التقريب / ١٧٤ .
١٧) من تكلم فيه وهو موثق /١٣٦ ، هدي الساري /٤٢٥ ، التقريب /٣٩٧ .

١٨) تذيب التهذيب ١ /١٠٠ ، التقريب / ٨٩ .
١٩) الميزان ٢ / ٦٤٣ .
٢٠) الميزان ٢٤٣/٢.
٢١) الميزان ٢ /٦١ ، اللسان ٢ /٤٦٨ .
٢٢) التقريب / ٤٢٦ .
٢٣) الميزان ٤ / ٣٩٧ .
٢٤) ٦٣ .
٢٥) الميزان ١ /١٠، ١١ ، التقريب / ٨٧ .
٢٦) التقريب / ٥٨٤ .
٢٧) التقريب / ٥٨٩.
٢٨) الميزان ١ /٢٠٠ .
٢٩) التقريب /٢٩٠ .
٣٠) التقريب /٥٩٢ .
٣١) تحفة الأشراف ٦ /٢٨١ .
٣٢) النكت الظراف ٦ /٢٨٠ .
٣٣) إتحاف السادة المتقين ٣ / ٤٧٨ .
٣٤) الميزان ٣٣٨/٣ .
٣٥) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد /٣٣ .
٣٦) المرجع نفسه .
٣٧) برنامج التجيبي / ٩٦ .
٣٨) التقريب / ٥٢٧ .
٣٩) النكت الظراف ٢٨٠/٦ .
٤٠) تذيب التهذيب ١٦٩/٩ ، التقريب / ٤٨١ .
٤١) التقريب / ١٤٩ .
٤٢) التقريب / ٥٤٨ .
٣٤) التقريب / ١١٦ .
٤٤) تذيب التهذيب ٧ /٢٨٦ ، التقريب / ٤٠١
٤٥) تذيب التهذيب ١٠/ ١٠٩ ، التقريب / ٥٢٩.

٤٦) ثقات ابن حبان ٩ /٢٥٣ ، لسان الميزان ٦ /٢٥٩ .
٤٧) التقريب / ٢٠٧.
٤٨) التقريب / ٥٠٩ .
٤٩) تذيب التهذيب ١٦٢/٧ ، التقريب / ٣٨٩ .
٥٠) تذيب الكمال ٢٠/ ٩ ، الفتوحات الربانية ٣١٤/٤ .
٥١) الفتوحات الربانية ٣١٤/٤ .
٥٢) منهاج السنة ١١٦/٤ .
٥٣) ٤٦٥/٢ .
٥٤) معرفة الخصال المكفرة م ٤٦ .
٥٥) الآثار المرفوعة / ١٣٨ .
٥٦) إتحاف السادة المتقين ٤٨٢/٣ .
٥٧) المستدرك ٣١٩/١ .
٥٨) تحفة الذاكرين / ٢١٨ ، و ممن طعن في متن الحديث لهذا السبب أيضا الإمام أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذي ٢٦٦/٢ - ٢٢٧ ، و الإمام النووي في المجموع ٥٤/٤ ، و شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة ١١٦/٤، و نقل عنه صاحب إتحاف السادة المتقين ٤٨٢/٣ كلاما مطولا في هذا المعنى ، و الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٧/٢ .
٥٩) نقله عنه الزبيدي في إتحاف السادة ٣ /٤٨٢ .
٦٠) الأحزاب / ٣٦ .
٦١) انظر الفتوحات الربانية ٤ / ٣٠٨ ، و كتاب ثلاث صلوات مهجورة / ١٢٩ ، ١٣٠ .
٦٢) رواه مسلم رقم / ٥٣٧ .
٦٣) صحيح البخاري رقم / ٨٢٣ .
٦٤) قواعد الأحكام ١/ ٣٤ .
٦٥) صدر بتحقيق جاسم الفهيد الدوسري ، و طبعته دار البشائر الإسلامية عام ١٤١٠ هـ .
٦٦) رواه البخاري رقم / ٣٩٨٣ ، ومسلم رقم /٢٤٩٤ .
٦٧) معرفة الخصال المكفرة / ٣١ ، ٣٢ .
٦٨) أخرجه مسلم رقم / ١١٦٢ .
٦٩) المرجع نفسه / ٣٢
٧٠) ٣٤٨/٢ .

٧١) الفتوحات الربانية ٣١٩/٤ .

٧٢) انظر شرح منتهى الإرادات ٢٣٧/١ ، ومطالب أولي النهى٥٧٩/١ .

٧٣) السيل الجرار ٣٢٨/١ .

٧٤) الآثار المرفوعة /١٤١ .

٧٥) وهذا أيضا منتف لارتفاع بعض الطرق إلى الحسن .

٧٦) المرجع السابق / ١٤٠ .

المراجع

١ - الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة . عبد الحي اللكنوي . تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول . دار الكتب العلمية . بيروت .ط١/١٤٠٥هـ .
٢ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين . العلامة المرتضى الزبيدي . دار الفكر .
٣ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث . أبو يعلى الخليلي . تحقيق / محمد سعيد بن عمر إدريس . مكتبة الرشد . الرياض . ط ١ / ١٤٠٩هـ .
٤ - برنامج التجيبي، محمد بن عبد الرحمن بن علي الأندلسي. تحقيق عبد الحفيظ منصور . الدار العربية للكتاب.
٥ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. الإمام المزي. تحقيق / عبد الصمد شرف الدين . المكتب الإسلامي . بيروت، والدار القيمة. بمباي، الهند .ط٢/١٤٠٣هـ .
٦ - تحفة الذاكرين. الإمام الشوكاني. دار القلم. بيروت. ط١/١٩٨٤م .
٧ - الترجيح لحديث صلاة التسبيح. الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق / محمود سعيد ممدوح.
٨ - الترشيح لبيان صلاة التسبيح . الحافظ ابن طولون الدمشقي . تحقيق سعد عبدالحميد محمد السعدني . دار الكتب العلمية .بيروت . ط١/ ١٤١٥هـ .
٩ - الترغيب في فضائل الأعمال . الإمام ابن شاهين . تحقيق / صالح أحمد الوعيل . دار ابن الجوزي. الدمام . ط١ / ١٤١٥ هـ .
١٠ - تقريب التهذيب. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد عوامة. دار البشائر الإسلامية . بيروت . ط١/ ١٤٠٦هـ.
١١ - التقييد لمعرفة الرواة والسنن و المسانيد. أبو بكر بن نقطة. دار الحديث. بيروت . ١٤٠٧هـ .
١٢ - التلخيص الحبير. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق الدكتور / شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة . ١٣٩٩هـ .
١٣ - التنقيح لما جاء في صلاة التسبيح . جاسم بن سليمان الدوسري. مكتبة الصحابة الإسلامية. الكويت .

١٤ - تذيب الأسماء واللغات. الإمام النووي. دار الكتب العلمية.
١٥ - تذيب التهذيب. الحافظ ابن حجر العسقلاني. دار الفكر للطباعة والنشر ط١/١٤٠٤هـ.
١٦ - تذيب الكمال في أسماء الرجال. الإمام المزي. تحقيق بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة.
١٧ - الثقات. ابن حبان البستي. دائرة المعالرف الهندية. ط١ / ١٣٩٣هـ.
١٨ - ثلاث صلوات مهجورات. عدنان العرعور. دار الراية. ط١/ ١٤١٢هـ.
١٩ - جزء في ذكر صلاة التسبيح. الإمام الخطيب البغدادي. مخطوط (نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق).
٢٠ - حلية الأولياء. أبو نعيم الأصفهاني. دار الكتاب العربي. بيروت. ط٥ / ١٤٠٧هـ.
٢١ - ذكر من تكلم فيه وهو موثق. الإمام الذهبي. تحقيق محمد شكور الميادني. مكتبة المنار. الأردن. الزرقاء. ط١/١٤٠٦هـ.
٢٢ - سنن أبي داود. مراجعة محمد محيي الدين عبد الحمبد. دار الفكر للطباعة والنشر.
٢٣ - سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة العلمية. بيروت.
٢٤ - سنن الترمذي.. تحقيق أحمد شاكر. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط١ / ١٣٩٨هـ.
٢٥ - السنن الكبرى. الإمام البيهقي. دار المعرفة. بيروت.
٢٦ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأنوار. الإمام الشوكاني. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١ / ١٤٠٥هـ.
٢٧ - شرح منتهى الإرادات. منصور البهوتي. مكتبة الرياض الحديثة.
٢٨ - صحيح البخاري.(مع فتح الباري). الإمام محمد البخاري. نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.
٢٩ - صحيح مسلم. تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٣٠ - صحيح ابن خزيمة. تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي. لمكتب الإسلامي. ط ١/ ١٣٩٥هـ.
٣١ - الضعفاء الكبير. العقيلي. تحقيق / عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١ / ١٤٠٤هـ.

٣٢ – عارضة الأحوذي لشرح سنن الترمذي. الإمام ابن العربي المالكي. دار الوحي ٣٣ - المحمدي.
٣٤ - الفتاوى الكبرى الفقهية. الإمام ابن حجر المكي الهيتمي. مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني. القاهرة.
٣٥ - الفتوحات الربانية على الأذكار النووية. ابن علان المكي. دار الفكر. بيروت. ١٣٩٨هـ.
٣٦ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام. الإمام العز بن عبد السلام. راجعه وعلق عليه طه عبد الرءوف سعد. مكتبة ابن تيمية. القاهرة.
٣٧ - اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. الإمام السيوطي. خرج أحاديثه وعلق عليه صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية.بيروت.ط ١/ ١٤١٧هـ.
٣٨ - لسان الميزان. الحافظ ابن حجر العسقلاني. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. ط ٣ / ١٤٠٦هـ.
٣٩ - المجموع شرح المهذب. الإمام النووي. دار الفكر.
٤٠ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، وابنه محمد. طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. المدينة المنورة. ١٤١٦هـ.
٤١ - مختصر سنن أبي داود. الإمام المنذري. تحقيق أحمد محمد شاكر و محمد حامد الفقي. دار المعرفة. بيروت.
٤٢ - مسائل الإمام أحمد، برواية ابنه عبد الله. تحقيق زهير الشاويش.المكتب الإسلامي. ط ٣ / ١٤٠٨هـ.
٤٣ - المستدرك على الصحيحين. الإمام الحاكم. دار الفكر. ١٣٩٨هـ.
٤٤ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. مصطفى السيوطي الرحيباني. المكتب الإسلامي.ط١ / ١٣٨٠هـ.
٤٥ - المعجم الأوسط. الإمام الطبراني. تحقيق طارق بن عوض الله محمد وعبدالمحسن ابن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٤٦ - المعجم الكبير. الإمام الطبراني. تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي. ط ٢.
٤٧ - معرفة الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق / جاسم الفهيد الدوسري.دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط١ /١٤١٠هـ

٤٨ - منهاج السنة النبوية. شيخ الإسلام ابن تيمية. مكتبة الرياض الحديثة.
٤٩ - الموضوعات من الأحاديث المرفوعات. الإمام ابن الجوزي. تحقيق الدكتور / نور الدين بوياجيلار. مكتبة أضواء السلف. الرياض. ط١ / ١٤١٨هـ.
٥٠ - ميزان الاعتدال. الإمام الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت.
٥١ - النكت الظراف على تحفة الأشراف. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد الصمد شرف الدين. الدار القيمة. بمباي. الهند. والمكتب الإسلامي. بيروت. ط ٢ / ١٤٠٣.
٥٢ - هدي الساري. الحافظ ابن حجر العسقلاني. نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

A Thoughtful View of the Tasbeeh Prayer

Mohammad Abdulrahman Al-Omeir
Department of Islamic Studies
College of Education
King Faisal University

Abstract:

The Tasbeeh Prayer has not been supported by all Islamic scholars. Nor have scholars agreed whether its status should be accepted or not (i. e. if it should be performed or not). The present paper aims at reaching a well-founded position concerning Tasbeeh prayer. For this purpose, the researcher studied Prophet Muhammed's sayings reported by Abu Dawoud in his book Sunan of Abu Dawoud (The Traditions reported by Abu Dawoud), since those are the most circulated narrations of this Prophet's sayings (Hadith).

The researcher has reached the following findings. (1) The Tasbeeh prayer is mentioned in a Prophet saying reported by Ibn Abbas with a weak but possible, reference. (2) It is also mentioned by Ibn Amru (not referred to the Prophet). This narration can be "elevated" to an acceptable Hadith, since it constitutes a form of worship a matter well beyond personal views. (3) the Tasbeeh prayer is also mentioned in Alansari's well supported Prophet saying.

The three above methods in which this Hadith is reported are argued to amount collectively to a strong support for it. The rejection of the narration, the text, and the practice in accordance with this saying all came in later times, i. e. not in or near to the Prophet's life. The above argument is taken by the researcher to be enough to supprt the correctness of the Tasbeeh prayer as it applies to the above mentioned Hadith. The Muslim who performs it, therefore, stands to gain the forgiveness of past and recent, big and small sins. Finally, all praise should be devoted to Allah.